المدى البعيد إلى دولة ثنائية القومية. ويناقش القيمة الدفاعية للمستوطنات، ويسأل: هل تساعد فعلاً في الدفاع عن اسرائيل، أم أنها عبء بحاجة إلى حماية؟ لهذه الاعتبارات، ولأن نفقات الحكومة على المستوطنات تقدر بحوالي ٨٪ من الميزانية الكلية لعام ١٩٨٠ «فالنقاش الاساسي لا يدور حول حق الشعب اليهودي في الابقاء على هذه المناطق، بل حول الجدوى والثمن الاقتصاديين لتحقيق هذه الحقوق في وجه وجود عربي واسع ومعاد» (ص ٥٤). ومع هذا، فإن المستعمرات لن تفقد مبرر وجودها الأمني إلا إذا تم توقيع اتفاقات أمن عسكري على غرار كامب ديفيد (ص ١٦). ابتزاز الدول العربية مقابل التلويح بالانسحاب؟ ذلك أن الكاتب يشير في الصفحة ذاتها إلى قدرة اسرائيل على الحفاظ على الأراضي المحتلة «في ظل آفاق الانقسام المستمر في العالم العربي واسرائيل القوية عسكرياً».

أما الخيار الأردني فلم يعد الزمن ملائماً لطرحه «لقد طالب الملك حسين — بعد حرب ١٩٧٣ ونشوء سوابق اتفاق فصل القوات مع مصر وسوريا — في اجتماعات سرية مع وزراء اسرائيليين باتفاق عسكري تتنازل اسرائيل بموجبه عن منطقة من غرب الأردن في مقابل موقف الأردن السلبي من حرب ١٩٧٣. وكان لهذا الاتفاق — لو تحقق — تأثيره في جعل الأردن يمتلك حق المفاوضة على الضفة الغربية بدل منظمة التحرير... لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت الطابع العسكري للاتفاق وطالبت بمعاهدة تنهي حالة الحرب مقابل منح الأردن موطىء قدم محدود في أريحا فقط» (ص ٢٠).

دولة أم مستعمرة؟ يبقى خيار «الدولة»؛ وهي، كما يعرِّفها بلاسكوف، «انتقال على مراحل نحو دولة فلسطينية تتمتع بمعظم خصائص السيادة ولكن مع بعض المعاهدات المقيدة التي تتعلق بأمنها وتوجهاتها السياسية» (ص ٢٢)، ويجب حل مشكلة اللاجئين ضمن إطار العالم العربي أساساً (ص ٢٢). ويضيف إلى ذلك بعض «التفاصيل»: هذا الحل يجب اعتباره حلاً نهائياً، تخطط الحدود بموجبه على أساس خط هدنة ١٩٤٩، مع ضرورة إجراء تعديلات عليه! «ومهما حدث، فلمصلحة الدفاع عن أمنها الحيوي، لا بد من بقاء اسرائيل مسيطرة على النقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية... ولا بد أن تبقى الحدود مفتوحة بين اسرائيل وفلسطين والأردن» (ص ٢٣). تلك هي «بعض» القيود على السيادة، أما السلطة الفلسطينية فستقرر هي السياسات التي تتبعها مع «حق اسرائيل والأردن بأن يعنيا بطابع النظام السياسي للدولة» (ص ٢٦).

بايجاز، توضع «الدولة» بين طرفي كماشة جغرافية — عسكرية — سياسية وتترك لها حرية الانسحاق ضمنها. وهناك بالطبع تفاصيل عسكرية — اقتصادية لإبقاء العلاقة مع اسرائيل ذات طابع نيوكولونيالي بحت.

فلأن وجود فلسطين سيهدد جدياً أمن الأردن واسرائيل (وليس العكس) «فسيفضّل الأردن واسرائيل دولة فلسطينية أكثر هشاشة، لأن هذا سيجعل الفلسطينيين أكثر مسؤولية في ممارساتهم. وأي تلاعب بالمعاهدة يعطي الحق لأي من الدولتين أو لكلتيهما بالتصرف بأية طريقة وبدون ابطاء، أو جدل أو توفيق» (ص ٢٧). ما هو تفسير التلاعب بالمعاهدة هنا؟ لا جواب بالطبع! ولماذا تكون الدولة الأكثر هشاشة أكثر مسؤولية لا أكثر تبعية؟ لا جواب كذلك!

مع الدولة الهشة، «الأكثر مسؤولية» يبرز سؤال عمن يدافع عنها؟ وهنا أيضاً يطرح بلاسكوف ثلاثة بدائل، يستبعد الاثنين الأولين فوراً ليتوصل إلى الاستنتاج الضروري التالي: تسوية مع جيش فلسطيني متكامل، دولة ذات مراقبة قوية مع قوة بوليس، ودولة بلا جيش خاص، ولكن شرطة قوية لحماية الأمن.

ولأن الدولة الأكثر هشاشة هي «أكثر حذراً»، يقفز الكاتب فوراً إلى البديل الثالث مذكّراً بأن «فلسطين يمكن أن تكون في موقع أقوى من دون جيش مما لو بقي لديها جيش»! (ص ٢٩). وبديهي أن هذا الاستنتاج متضمن أصلاً في فرضيات بلاسكوف. إذ هو لا يفكر في تعرض أمن فلسطين إلى خطر اسرائيلي، بل في أمن اسرائيل من خطر فلسطيني. وبالتالي، فإن الخطر الوحيد على فلسطين هو من المتمردين داخلها! ذلك هو الخط الأساسي لنقاش البحث كله. وهكذا تظهر التسوية أشبه بتحالف اسرائيلي — أردني — فلسطيني بوجه شعب. أكثر من ذلك، يبدو التحالف تتمة لما يضمره الكاتب من تغيير جوهري لصالح الامبريالية في المنطقة كلها. ذلك أنه يطرح